

إثر صدور الأوامر الملكية بترقية وتعيين عدد من القضاة

وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية (١٢) قاضياً على مختلف درجات السلك القضائي وتعيين (٢٩)

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أوامره الكريمة بترقية وتعيين (٤١) قاضياً بوزارة العدل على مختلف درجات السلك القضائي.

وتضمنت هذه الأوامر الكريمة ترقية (قاضي) من رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف وترقية (قاضي) من رئيس محكمة (ب) إلى درجة رئيس محكمة (أ) وترقية (٩) قضاة من درجة (ج) إلى درجة قاضي (ب) وتعيين (٢٩) قاضياً على درجة قاضي (ب).

وأوضح معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن هذه الأوامر الملكية الكريمة تأتي في إطار الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لقطاع القضاء، ويؤكد اهتمامه الكبير والمستمر بالشؤون الوظيفية للقضاة، مما يسهم بعون الله وتوفيقه في رفعة وتطور هذا المرفق المهم في مشروعه الميمون لتطوير مرفق القضاء ورعايته الدائمة لمتطلبات واحتياجات السلك القضائي.

وسأل المولى جل وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء، وأن يبارك في جهود الكوادر القضائية لتكون كما هو العهد بها على مستوى الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون الله تعالى الرقم أ/٢٦

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

التاريخ ٢٣/٢/١٤٣٥هـ

بعد الإطلاع على نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. وبناء على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٤/١/١٤) بتاريخ ١٣/٤/١٤٣٤هـ، ورقم (٣٤/٤/٥٤٣) ورقم (٣٤/٤/٥٤٥) ورقم (٣٤/٤/٥٥١) المؤرخة في ٣/١١/١٤٣٤هـ، ورقم (٣٤/٤/٥٨١) بتاريخ ١٨/١١/١٤٣٤هـ، ورقم (٣٥/٥/٦٠٠) ورقم (٣٥/٥/٦٠٥) ورقم (٣٥/٥/٦١٠) ورقم (٣٥/٥/٦٢٧) المؤرخة في ١٤/١/١٤٣٥هـ. أمرنا بما هو آت:

- | | | |
|---|---|---|
| أولاً: يرقى الشيخ سعد بن علي بن سعد العدواني من درجة رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف اعتباراً من ٢١/٨/١٤٣٤هـ، ويحال على التقاعد بناء على طلبه، وذلك اعتباراً من تاريخ هذا الأمر. | ثالثاً: يرقى المشايخ التالية أسماءهم من درجة قاضي (ب) إلى درجة قاضي (أ) اعتباراً من ٢٨/١٠/١٤٣٤هـ: | ٧- عبدالله بن محمد العليان. |
| ثانياً: يرقى الشيخ محمد بن عبدالرحمن البييجان من درجة رئيس محكمة (ب) إلى درجة محكمة (أ) اعتباراً من ٢٧/١٠/١٤٣٥هـ. | ١- ياسر بن محمد القشعمي. | ٨- عبدالله بن سعد الواصل. |
| | ٢- فهد بن مقحم المقحم. | ٩- عبدالعزيز بن عبدالمحسن العبيكان. |
| | ٣- مقبل بن محمد المقبل. | رابعاً: يعين الملازمون القضائيون التالية أسماءهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم: |
| | ٤- حسن بن علي الفقية. | ١- مبروك بن عبدالله بن سالم الصيعري ١٧/٢/١٤٣٣هـ. |
| | ٥- رائد بن إبراهيم أبوزيد. | |
| | ٦- عبدالرحمن بن عبدالعزيز الموسى. | |

- ٢- مبارك بن سالم بن مبارك آل قاسم ١٠/٢١/١٤٣٣هـ.
- ٣- عبدالرحمن بن إبراهيم بن عبدالرحمن الرزق ١١/٩/١٤٣٣هـ.
- خامساً: يرقى الشيخ خالد بن سعيد القحطاني من درجة قاضي (ج) إلى درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٤٣٣/٣/٢١هـ.
- سادساً: تعيين الملازمون القضائيون التالية أسماؤهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:
- ١- سليمان بن عبدالرحمن بن علي السميير ١٤٣٤/٥/٦هـ.
- ٢- صالح بن عبدالرحمن بن سعد الشبرمي ١٤٣٤/٥/١٨هـ.
- ٣- رامي بن فيصل بن ونيس الربيع ١٤٣٤/٥/١٩هـ.
- ٤- عبدالملك بن مفلح هليل المضياي ١٤٣٤/٥/١٩هـ.
- ٥- عثمان بن عقلا بن حمود المرشد ١٤٣٤/٥/٢٨هـ.
- ٦- محمد بن إبراهيم بن عبدالعزيز القاسم ١٤٣٤/٦/١٨هـ.
- ٧- محمد بن سعود بن فلاح العبيد ١٤٣٤/٦/٢٧هـ.
- ٨- أنس بن محمد بن علي العمار ١٤٣٤/٦/٢٨هـ.
- ٩- منصور بن عبدالله بن سليمان اليوسف ١٤٣٤/٨/١٣هـ.
- ١٠- عبدالله بن مسعد بن محمد القرني ١٤٣٤/٨/٢٢هـ.
- ١١- سلطان بن ناصر بن محمد العمري ١٤٣٤/٨/٢٤هـ.
- ١٢- خالد بن عمر بن عبدالرحمن التويجري ١٤٣٤/٨/٢٨هـ.
- ١٣- علي بن حمد بن عبدالله الناجم ١٤٣٤/٨/٢٩هـ.
- ١٤- سليمان بن دعفس بن سليمان الدعفس ١٤٣٤/٨/٢٩هـ.
- ١٥- عماد بن أحمد بن عطف عبده عطيف ١٤٣٤/٩/٦هـ.
- ١٦- نجاء بن طلق بن نجاء العتيبي ١٤٣٤/٩/٩هـ.
- ١٧- عبدالله بن سعود بن عبدالله التميمي ١٤٣٤/٩/٢٣هـ.
- ١٨- محمد بن إبراهيم بن محمد الفتوخ ١٤٣٤/١٠/٧هـ.
- ١٩- هشام بن محمد بن جمعان الفامدي ١٤٣٤/١٠/٨هـ.
- ٢٠- محمد بن صالح بن عبدالرحمن العضيبي ١٤٣٤/١٠/١١هـ.
- ٢١- عبداللطيف بن محمد بن عبدالله الشويهي ١٤٣٤/١٠/١٢هـ.
- ٢٢- عواض بن حسن بن علي المالكي ١٤٣٤/١٠/١٨هـ.
- ٢٣- بركات بن محمد بن حسن الكلاس ١٤٣٤/١٠/١٩هـ.
- ٢٤- عبدالله بن سليمان بن علي الغماس ١٤٣٤/١٠/٢١هـ.
- ٢٥- عاصم بن بندر بن عبدالعزيز عيد ١٤٣٤/١٠/٢٥هـ.
- سابعاً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا.

بسم الله الرحمن الرحيم

بعون الله تعالى الرقم: أ/٢٧
نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.

بعد الاطلاع على المادة (٤٩) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. وبعد الاطلاع على المادتين (١٧.٥) من نظام ديوان المظالم، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. وبناءً على قرار مجلس القضاء الإداري رقم (٤١) بتاريخ ١٠/٧/١٤٣٤هـ، وقرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٤٣٩/٣/٣٤) بتاريخ ١٤٣٤/٨/٢٤هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: تنقل خدمات الشيخ عبدالله بن سعيد بن صالح العمري الذي يشغل درجة (ملازم قضائي) من ديوان المظالم إلى سلك القضاء (العام).

ثانياً: على وزير العدل ورئيس ديوان المظالم تنفيذ أمرنا هذا.

بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين ..

وزير العدل يشهد توقيع الشراكة التحكيمية بين المملكة وبريطانيا

وأضاف معالي وزير العدل أن هذه الشراكة وغيرها من الشراكات التحكيمية الأهلية ستكون بمشيئة الله في نطاق الإشراف التحكيمي الحكومي في المملكة العربية السعودية بمطلته المركزية محكوماً في جميع أحواله بأنظمة وتنظيمات ولوائح التحكيم في المملكة في دائرة تطبيقه على أراضي المملكة، وبنود هذه الشراكة التي وقع عليها الطرفان في إطار خصوصية اتفاقهم الأهلي كنواة شراكة خاصة تستحق مبادرتها التقدير حكومياً وأهلياً، مع استشرافنا للمزيد من أمثاله المحكومة في جميع الأحوال بالإشراف القضائي في أهم عمليات الإشراف، ثم الإشراف الإجرائي والإداري ومتابعة حسن سير عملها وعدم إخلالها بالأنظمة واللوائح وذلك من قبل مرجعيته الحكومية المختصة، أو مؤسسة جمعية نفعه العام المنوط بها مركزياً بحسب النظام؛ لتكون هذه الشراكة بادرة إيجابية يحتذى بها، وتابع الوزير العيسى قائلاً: وهذه الشراكة التي حضرنا توقيعها بتوجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين هي على هذا التفصيل الذي ذكرناه وفق ما تم إحاطتنا به من بنودها. وقد وقع هذه الشراكة الأستاذ: عبد الله بن سعيد المبطي رئيس مجلس الغرف السعودية، ورئيسة مجلس إدارة الغرفة العربية البريطانية التجارية البارونة سيمنز.

بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - وبمقر سفارة خادم الحرمين الشريفين في المملكة المتحدة حضر معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى مراسم توقيع الشراكة التحكيمية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وذلك في يوم الأحد ١٩ صفر ١٤٣٥هـ وتهدف هذه الشراكة إلى تسهيل تسوية القضايا ذات الصلة بينود هذا التوافق الإطار في سياق شراكته الأهلية وذلك عن طريق الحل التحكيمي، فيما يقضي نظام التحكيم في المملكة العربية السعودية بإسناد اختصاص تدقيق الأحكام التحكيمية إلى محاكم الاستئناف التجارية والتي انتقلت بموجب نفاذ نظام المرافعات الشرعية الجديد إلى القضاء العام بوزارة العدل. ويعتبر هذا التوافق الأهلي بين البلدين في نطاق طريقتي الاتفاق لبنة مهمة في بناء العمل التحكيمي.

وقد أوضح معالي وزير العدل أن هذه الشراكة الأهلية والتي حضرها بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين تهدف إلى تجسير التعاون بين البلدين في جانب مهم تعنى به العدالة من جهة إشرافها القضائي على القرارات التحكيمية محل الطعن بحيث تراقب سلامة تطبيقها للإجراءات وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

الكويتيون يتصدرون الخليجين في تملك العقارات بالسعودية

خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري. ورفعت المملكة جميع القيود على تملك مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العقار لغرض السكن والاستثمار. يذكر أن ذلك التنظيم سيسهم في تحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في التملك من دون أي قيود، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في إطار السوق الخليجية المشتركة، مع إعطاء كل دولة من دول المجلس الحق في قصر التملك في مناطق معينة على مواطنيها.

بلغ عدد العقارات المملوكة للمواطنين الخليجين داخل المملكة يصل إلى ٤٨١، معظمها لمواطني الكويت بعدد ٤١٨، ثم قطر بعدد ٣٣ عقاراً، ثم البحرين بواقع ١٨ عقاراً، والإمارات بـ ١٠ عقارات، في حين جاء مواطنو عُمان بالنسبة الأقل بتملك عقارين. ومن خلال الرصد لملاك العقار من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، في الإدارة المركزية للإذن بالتوثيق بوزارة العدل، أظهرت أن المجموع الكلي لعدد مملكي العقار بلغ ٤٨١

وزارة العدل توقع اتفاق تبادل المعلومات مع مؤسسة التقاعد

العدل، واستعرض المؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها إلكترونياً لجميع الدوائر الشرعية، وتجربة التفتيش القضائي عن بعد، والترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية العدلية، والجوانب التدريبية في الوزارة، وأعمال مركز المعلومات وغرفة التحكم والمراقبة للمحاكم، ومن ثم أجروا اتصالاً مرثياً عبر الدوائر التلفزيونية الشبكية الإلكترونية مع عدد من رؤساء المحاكم.

وعبر محافظ مؤسسة التقاعد عن سعادته بالاطلاع عن قرب إلى ما وصل إليه مشروع تطوير مرفق القضاء، وما تم إنجازه في هذا المشروع، مشيداً بما وصل اليه المشروع في تسهيل الإجراءات وفتح فروع وتسهيل الدخول على الأنظمة والبرامج الإلكترونية عن بعد، التي ستسهم في خدمة المواطن لإنجاز معاملته بأسرع وقت وأقل جهد، داعياً إلى استفادة القطاعات الحكومية من تجربة وزارة العدل الرائدة.

وقع معالي وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى ومعالي محافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد بن عبدالله الخراشي، اتفاقاً لتبادل البيانات بين الوزارة والمؤسسة، عقب زيارة المحافظ لمقر مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء بالرياض.

ويهدف الاتفاق إلى تهيئة البيئة الآلية المناسبة التي تسمح لكلا الطرفين الحصول على البيانات التي تحتاجها في تنفيذ مهامه واختصاصاته، ما يساعد على تعجيل إنجاز المعاملات القضائية ويتكامل مع برنامج الحكومة الإلكترونية.

واستمع معالي محافظ مؤسسة التقاعد ومرافقوه، إلى شرح عن مراحل العمل التي شهدتها مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والجهات المرتبطة به، وآليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات

إطلاق الخدمة الذاتية الإلكترونية للمراجعين بالمحكمة العامة بريدة

أطلقت وزارة العدل الخدمة الذاتية للمراجعين في المحكمة العامة ببريده حيث فعلت إدارة تقنية المعلومات بالوزارة خدمة الاستعلام الذاتي ووفرت أجهزة تقنية الكترونية وخصصت عدداً من الحواسيب الآلية التي ربطت بالشبكة الإلكترونية للمحكمة ومتصلة بمركز المعلومات بالرياض والتي يمكن من خلالها الاستعلام عن طريق المراجعين عن معاملتهم الخاصة بهم وتوجيه إحالتها إلى أي مكتب قضائي بحيث يتوجه المراجع سريعاً إليها لكي يعرف كل تفاصيل إحالة معاملته وأين موقعها داخل المحكمة وبالتالي طباعة الإحالة الخاصة في المعاملة والتوجه للإدارة المختصة لإنجازها، ويمكن للمراجع الاستفسار عن المعاملة كاملة عن طريق إدخال رقم الهوية الوطنية عن طريق هذه الأجهزة ليوضح له رقم معاملته والإدارة الموجه إليها.

وذكرت إدارة تقنية المعلومات أن توفير خدمة الاستعلام عن المعاملات سوف يتم تدريجياً في جميع محاكم المملكة المشغلة لنظام المحاكم الإلكتروني. كما أوضحت أن تشغيل المحاكم الكترونياً ساهم بشكل فاعل في إنجاز العمل القضائي مبينة أن المحاكم العاملة بنظام المحاكم الإلكتروني بلغت ١٩٤ محكمة ودائرة تنفيذ في جميع مناطق المملكة مبينة أن النظام يعمل على ضمان سلامة إصدار الصكوك كما يوزع القضايا بترتيب يتناسب وحجم القضايا مع كل مكتب قضائي كما يعمل على تسجيل بيانات تلك الصكوك وفق آلية منظمة يمكن الرجوع إليها في أي وقت كما يتيح معرفة نسب الإنتاجية التي تصدرها المحاكم وآليات العمل.

أطلقت وزارة العدل الخدمة الذاتية للمراجعين في المحكمة العامة ببريده حيث فعلت إدارة تقنية المعلومات بالوزارة خدمة الاستعلام الذاتي ووفرت أجهزة تقنية الكترونية وخصصت عدداً من الحواسيب الآلية التي ربطت بالشبكة الإلكترونية للمحكمة ومتصلة بمركز المعلومات بالرياض والتي يمكن من خلالها الاستعلام عن طريق المراجعين عن معاملتهم الخاصة بهم وتوجيه إحالتها إلى أي مكتب قضائي بحيث يتوجه المراجع سريعاً إليها لكي يعرف كل تفاصيل إحالة معاملته وأين موقعها داخل المحكمة وبالتالي طباعة الإحالة الخاصة في المعاملة والتوجه للإدارة المختصة لإنجازها، ويمكن للمراجع الاستفسار عن المعاملة كاملة عن طريق إدخال رقم الهوية الوطنية عن طريق هذه الأجهزة ليوضح له رقم